قال الرضي وان اطلق الضم والفتح والكسر في عبارة البصريين على لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة ه حيث او لا كضمة اخفض ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص يعني ابن الحاجب بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون احد النوعين على الاخر مطلقا قوله ولثقلهما اي الضمة والكسرة لم يدخل فيه اي في الفعل ويوخذ منه ان الضمة في شرب البيت ضمة بنا بل للمناسبة وان الفعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه قوله نحو كم واين كل منهما اسم استفهام قوله نحو قم وبان الاول فعل امر مبني على السكون والثاني فعل ماض على الفتح مبني على الفتح قوله نحو لم وان بتشديد النون لان الاول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح قوله والاعراب على القول بانه لفظي الخ في اعرابه ما سبق في قوله والبنا الخ ولفظي نسبة للفظ بالمعنى المصدري اي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان ابقينا اللفظ على معناه الاسمي اعني الصوت المشتمل على الحرف كانت النسبة من نسبة الخاص وهو الاعراب الى العام وهو اللفظ مطلقا اعم من ان يكون تلك الحركات او غيرها والقول بان الاعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما جي به لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المص او قدمه لطول الكلام على تعريفه باعتبار انه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاحي واما معناه لغة فهو مصدر اعرب الشي اذا غيره او حسنه او ابانه الى غير ذلك من المعاني واعلم ان الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعريف المص لا يشمله وقد يقال ان قوله ولو تقديرا اريد به ما ليس لفظيا ه

فيشتمل

والمعنى ان الاعراب نفس ... متعلق يجي الضم والفوبيان ...

فيشتمل الاعراب المحلي ايضا قوله ماجي به اي اتي به ما ليس المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجي وقوله من حركة وهي الضمة والفتحة والكسرة او ما ناب عنها من حركة اخرى او حرف وهو الواو والالف واليا والنون التي اتي بها العامل او السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض ابو حيان على قول اكثر النحاة او سكون او حذف بانه يكفي ان يقال او حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا دخلت الجازم تقول لم يضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهبا اصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسما من الشي قسيما له قوله تغيير اخر الاسم اطلق التغيير واريد اثره الذي هو التغير وذلك لان القايم بالكلمة انما هو التغير واما التغيير فهو وصف قايم بالمتكلم فلو ابقي التغيير على معناه الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم عليه وصف الشي بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير واما التغيير فهو وصف قايم بالمتكلم ثم التغيير اما وصف في اخر الاسم او في ذاته كما تقدم قال الرضي ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير في نحو مسلمات ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان قوله المتمكن اي المعرب فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فانه مبني نحو هذا والذي والفعل بالجر عطف على الاسم اي وتغيير الفعل المضارع الخالي من النونين واما اذا باشرته احدى النونين فانه يكون مبنيا وعن ابي طلحة انه مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون وقال بعضهم باعرابه وان باشرته نون التوكيد قوله لفظا او تقديرا حال من تغيير اي حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به او مقدرا والمراد التلفظ بداله او تقديره لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1